جامعة تكريت

كلـــية الــتربيــة للعلوم الانسانية

قسـم التـــاريخ / ماجستير تاريخ حديث

الدستور الامريكي و نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية

الاستاذ الدكتور

غفار جبار جاسم

اولا : مؤتمر فيلاداليفيا الدستوري ١٧٨٧

افتتح المؤتمر الدستوري رسمياً في ٢٥ آيار ١٧٨٧ في قاعة الاستقلال بمدينة فيلادلفيا ، و ارسلت جميع الولايات مندوبين بأستثناء ولاية (رود آيلاند) لم ترسل مندوب عنها ، و قد حضر المؤتمر (٥٥) مندوباً عن جميع الولايات ، و ترأس المؤتمر جورج واشنطن بعد أن تم انتخابه من قبل اعضاء المؤتمر الذي كان قد حضره بعض الرجال البارزين ، أمثال بنيامين فرانكلين الذي مثل ولاية تيسلفاينا ، والكسندر هاملتون و هو شخصية لامعة عن ولاية نيويورك ، وحضر جيمس مادسون عن ولاية فرجينيا الذي بقي بـ (ابو) الدستور) لما القاه من خطب و ما اجراه من اتصالات لغرض الوصول الى حلول و تسويات، فضلاً عن (موريس) الذي كان اكثر المندوبين تأثيراً بعد جورج واشنطن و ماديسون الذي كلف إعادة صياغة جميع قرارات المؤتمر و كتابة الدستور

ثانيا . السلطات الحكومية في نقاشات مؤتمر فيلاداليفيا:

أ. السلطة التشريعية:

كانت السلطة التشريعية محور اهتمام المؤتمرين منذ البداية. لكونها تفعيل لاحد المبادئ الجمهورية للثورة الأمريكية، الا وهو مبدأ التمثيل الشعبي. غير ان ضبط اداء التمثيل الشعبي وجعله منسجما في آلة الحكم الجديد حيثما تكون السلطات الحكومية الأُخرى، استلزم نقاشات طويلة تخللتها مقترحات كثيرة تناولت هذه السلطة تركيبا واداءا وتأثيرا. كان مادسون يرى ان اذا ما سويت مشكلة التمثيل فان كل المشاكل الأُخرى سيكون ممكن حلها؛ حتى ان المؤتمر اخذ يعمل كلجنة كبيرة أكثر من كونه جمعية صغيرة. غير ان الوضع ليس سهلا كما يبدو، لاسيما وان المطلوب هو اتحاد عضوي وليس ميكانيكي بين الولايات الكبرى والصغرى في ظل هكذا تجمع كبير وغير متسق ومنقسم اصلا. مما قد يحيل الأمل المنشودإلى كارثة اذا لم تحسن إدارة الازمة.

تناول المندوبون محاور السلطة التشريعية محاولين اختطاط الياتها التنظيمية بما ينسجم وطموحاتهم في المؤتمر اذ انكر لانسنك من نيويورك في العشرين من حزيران اقامة هيئة تشريعية ذات مجلسّين معلنا "ان المسالة الحقيقية هي فيما إذا المؤتمر سوف يساند أو يتخلى عن اساس الكونفدرالية الحالية". وقد أُجري تصويت فيما يخص اقامة مجلسّين فكانت النتيجة الموافقة بواقع (٧-٣-١) مبينا في مجال اخر يخص تفويض الكونغرس سلطة نقض قوانين الولايات؛ بأن أعضاء الهيئة التشريعية العامة قد لا يكونوا قضاء كفوئين حتى يحكموا على صلاح، أو طلاح قوانين الولايات "فهل يمكن لرجل من جورجيا لأن يصبح قاضيا يبت بجدوى قانون يسن في نيوهامشير.

ب. السلطة التنفيذية:

ان استئثار قضية التمثيل في الكونغرس بجل اهتمام المندوبين قد لا يعني غياب السلطة التنفيذية في الحكومة عن تفكير هؤلاء؛ فاذا ما قدر للساسة ضمان وجود الولايات في القضية الاولى، فقد اصبح لزاما عليهم استثمار السلطة التنفيذية في تعزيز ما تحقق، بالطبع، كل حسب تصوره وما تمليه عليه مصالحة ومخاوفه. غير ان جل مخاوف

وطموحات الساسة تناوبت بين تمني اقامة سلطة تنفيذية قوية لكن ليست اوتوقراطية، أو ملكية، مستقلة عن الهيئة التشريعية، أو معتمدة علهيا، أو على الشعب

انطلق المندوبين في نقاشاتهم مما اقترحه تقرير (لجنة الكل) في منتصف حزيران والذي افترض قيام الهيئة التشريعية الوطنية بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية، والذي يتكون من شخص واحد يستمر في منصبه سبع سنوات، غير قابلة للتجديد لم يكن المندوبون في الاغلب مقتنعين بالاجمال والتعميم الذي اختطه تقرير "لجنة الكل" واخذوا يتناقشون في حلقات فيما يخص كيفية انتخاب رئيس السلطة التنفيذية، وفترة بقائه في منصبه، وما هي سلطاته وكيفية ابعاده عن منصبه اذا ما كان الأمر ضروريا

ج- السلطة القضائية:
تناول ساسة فيلادليفيا الفرع القضائي في الحكومة باهتمام اقل مقارنة بالفرع التنفيذي والتشريعي، لضرورة هذين الفرعين على سواهما في تقرير تمثيل الولايات ومشاركتها في ادارة الحكومة الجديدة. او انهم عاملوا هذا الفرع من الاهتمام كتحصيل حاصل انسجام وتوافق آراءهما فيما يخص الفرعين سالفي الذكر؛ لاسيما وان المؤسسة القضائية لم تشهد تغييرات دراماتيكية في الشكل والمضمون طيلة السنوات ١٧٧٤- ١٧٨٧، مع بعض الاستثناءات؛ مما يحتم المراجعة الشاملة

وبالنظر لأهمية الفرع القضائي في منظومة الحكم الأمريكي؛ فقد اورد تقرير "لجنة التفاصيل" في السادس من آب، مادة اختصت بالسلطة القضائية تضمنت: "تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة، وبمحاكم ادنى درجة كما يرتأي الكونغرس وينشئها من حين لآخر

تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر اساساً في جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفا، وفي جميع القضايا الأُخرى المذكورة انفا، تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استئنافا، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والانظمة التي يضعها الكونغرس وان للهيئة التشريعية ان توكل أي جزء من سلطانها القضائي

ثالثا _ توقيع الدستور الامريكي

لم تكن المصادقة على الدستور بالشيء السهل على مفاوضات المندوبين منذ الأسابيع الأولى لأنعقاد المؤتمر، فبرغم اقتراح خطة فرجينيا قيام مؤتمرات شعبية في الولايات لأنجاز هذا الغرض. ثم تأكيد الموافقة على ذلك بتوصيت "لجنة كل المؤتمر" في الخامس من حزيران؛ إلا أن بعض المندوبين كانت تتنازعهم الشكوك في أهلية هذا الإجراء

استمرت صياغة الدستور مدة طويلة ما يقارب الاربعة اشهر تقريباً و بعد ان تم تجاوز اغلب الخلافات صدر الدستور الامريكي في ١٧ ايلول بعد ان وقع على وثيقة الدستور (٣٩) مندوباً من مجموع (٥٥) مندوباً عن الولايات ، بعد ذلك تم احالت وثيقة الدستور على مجالس الولايات لتقوم بعقد المؤتمرات في تلك الولايات لغرض المصادقة عليه ، وتم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات داخل الولاية لدراسة مواد الدستور و المصادقة عليه ، وقد أستخدم مؤيدي الدستور في الولايات وسائل عديدة من اجل إنجاح المشروع الدستوري من خلال الصحافة القاء الخطب و و المحاضرات داخل الولايات لتشجيع عملية التصديق .

هكذا فبعد ان تعهد داعموا الدستور للولايات المعارضة بالقيام بالتعديلات على الدستور و اضافة لائحة الحقوق الى الدستور فيما بعد صادقت فرجينيا على الدستور في ٢٥ حزيران ١٧٨٨ و تبعتها ولاية نيويورك في اليوم الثاني ٢٦ حزيران ١٧٨٨ ، وفي كانون الثاني ١٧٨٩ اختارت الولايات التي صادقت على الدستور ما عدا نيويورك مقترعين للرئاسة اما في مجالسها التشريعية أو عن طريق الاقتراع المباشر ، ففي شباط اختار المقترعون جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الامريكية ، و عقد اول اجتماع للكونغرس الأمريكي بموجب الدستور الجديد في مدينة نيويورك في ٢٤ آذار ١٧٨٩ و تم تنصيب الرئيس الأمريكي جورج واشنطن في ٣ نيسان ١٧٨٩ ووافق الكونغرس على اضافة وثيقة حقوق الحقوق الى الدستور موافقة مبدئية .

ثالثا : طريقة اختيار الرئيس وفق الدستور الامريكي

اقترحت لجنة القضايا المؤجلة في المؤتمر تمتع الرئيس ونائبه باربع سنوات حكم قابله للاعادة مرة أُخرى، وان تقدم كل هيئة تشريعية لولاية ما بتعيين ناخبين– بالطريقة التي تراها مناسبة– بقدر عدد شيوخ ونواب الولاية في الكونغرس

يعد رئيس الولايات المتحدة الامريكية في قمة هرم السلطة التنفيذية مسؤولاً عنها في أطار النظام السياسي ، ونصت المادة الثانية _ الفقرة الأولى – البند الأول من الدستور الأمريكي : تناط السلطة برئيس الولايات المتحدة الامريكية و يشغل الرئيس منصبه مدة اربع سنوات ، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس الامريكي ، ما يأتي :–

١– انه القائد الاعلى للجيش و البحرية الأمريكية ، ويشرف على عملياتها العسكرية

٢–يرأس الادارة الفيدرالية ، ويسير جميع المرافق العامة ، ويعين في مختلف الوظائف ، اضافة الى حقه في تعيين السكرتيرين و عزلهم ، و يقترن تعيين أصحاب الوظائف العليا كتعيين السفراء واعضاء المحكمة العليا و غيرها بموافقة مجلس الشيوخ و في نفس الأمر ينسحب على صلاحيته في عقد المعاهدات الدولية المادة الثانية – الفقرة الثانية

٣–اعتماد السفراء و استقبال الوزراء المفوضين .

٤_ تقويض موظفي الولايات المتحدة في ممارسة مهام وظائفهم

٥_يمارس الرئيس صلاحيته التنفيذية بأمانة ، من خلال ما يصدره من أوامر ، أو لوائح تنفيذية في زمن السلم ، و ما يتمتع به من اتخاذ اجراءات خاصة في زمن الحرب ٦_ يرجى تنفيذ الاحكام خاصة احكام الاعدام و العفو عن الجرائم المرتبكة ضد الولايات المتحدة، عدا حالات الاتهام البرلماني .

٧_حقه في الاعتراض على المواطنين الاتحادية ، في غضون عشرة ايام من استلامها

على الرغم من تلك الصلاحيات الواسعة ، فأن الرئيس الأمريكي في ممارسته لسلطاته ، يخضع لقيود عديدة تتمثل في احكام الدستور لكونه القانون الاعلى و الاسمى في الدولة ، فالتشريعات التي يصدرها الكونغرس الخاصة بتحديد كيفية ممارسة الرئيس السلطاته ، والاحكام المستنبطة من المصادر الملزمة للنظام الدستوري الامريكي . ومراعاة حقوق و حريات الافراد المقررة في الدستور ، و ما جاء في التعديلات العشرة الأولى للدستور ، التي صارت تعرف بوثيقة الحقوق التي اقترحها الكونغرس في ٢٥ ايلول ١٧٨٩ و التي اقرها في ١٥ كانون الأول ١٧٩١ بعد ان صادقت عليها الهيئات التشريعية في مختلف الولايات وفقاً للمادة الخامسة من الدستور

رابعا_ مواد الدستور الامريكي

يتألف الدستور الامريكي من مقدمة و سبع مواد و تعديلات و تنقيحات بلغت في عام ١٩٩٢ سبع و عشرون تعديلاً ويقيم نظام فيدرالي متوازن تتوزع فيه السلطات بين حكومات الولايات و الحكومة القومية التي هي الاخرى متوازنة تتوزع فيها السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية بشكل مستقل عن بعضها البعض

و في الجانب المالي فتشمل السلطات الفيدرالية المركزية التي يمنحها الدستور حق جباية الضرائب و اعلان الحرب وتنظيم التجارة ، عن ذلك ان الحكومة القومية تتمتع بسلطات ضمنية يوحى بها الدستور ضمناً تتيح للحكومة الاستجابة للحاجة الضرورية للبلاد ، ومثال على ذلك ان الدستور لم يولي الكونغرس سلطة طباعة العملة الورقية لكن مثل هذه السلطة مفهومة ضمناً بجزء من سلطة الاقتراض و سك العملة التي ينصبها الدستور بالكونغرس بشكل صريح

و هناك بعض السلطات التي لا يمنحها الدستور للولايات ، وهي سلطات محفوظة تعود للشعب و تشمل حق سن القوانين المدنية في حق مسائل الطلاق و الزواج و إنشاء المدارس الحكومية و حق التملك و رغم التعديلات التي اجرت على الدستور الأمريكي الا ان ثوابته و مبادئه الاساسية بقيت كما كانت عليه عام ١٧٨٨

نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية

أولاً : مؤسسات الادارة الأمريكية

تتألّف الادارة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة من مجموعة من المؤسسات، والكونجرس، والمحكمة العليا الدستورية، والهيئات، والوكالات، ومن المسؤولين السياسيين الذين ينتخبهم الشعب الذين يقومون وبصفة عامّة بمسؤولية تجهيز وتنفيذ وشرح القوانين والسياسات العامة، والأهداف الرئيسية للحكومة تتمثّل في حفظ النظام العام، وتوفير السلع والخدمات الضرورية للأمّة، وحماية حقوق الشعب وحرياته الأساسية، سواء كان ذلك على المستوى المحلي لكل ولاية أو على كل ولايات البلاد. السلطة: بتعريف بسيط واضح، هي القدرة على تنفيذ أي قانون تصدره الحكومة، فيجب على الحكومة ألّا ترغم شخصاً ما على فعل شيءٍ لا يرغب في القيام به من تلقاء نفسه، لكنّ السلطة في النظام الديمقراطي ليست مطلقة، فالناس في هذا النظام لهم الحق في مساءلة السلطة ومحاسبتها.

نظام الحكم في الولايات المتّحدة الأمريكيّة دولة ديمقراطية، والديمقراطية تعني: حكم الشعب لنفسه، حيث يقوم المواطنين بالتصويت على كافة الاحكام والقوانين والقرارات المصيرية. إنّ واضعي الدستور الأمريكي اختاروا الديمقراطية الجمهورية، وإذا كان تطبيق السلطة السياسية في النهاية حق من حقوق الشعب، إلّا أنّ طريقة اتّخاذ القرارات وتنظيم شؤون الأمة تفوض إلى ممثلين عن الشعب، يقوم الشعب باختيارهم من خلال الانتخابات.

ثالثا : شكل النظام السياسي:

١- الأحزاب السياسية

النظام الحزبي في الولايات المتحدة يخضع لهيمنة حزبين، هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. وتتواجد معهما بدون شك سلسلة من الأحزاب الصغيرة، ولكنها بدون استثناء غير ممثلة في البرلمان، ولم تتوفر فرصة الفوز للمرشحين المستقلين أبدا في السابق، علما بأنهم أقدموا على ترشيح أنفسهم في الانتخابات الرئيسية بانتظام، بالرغم مما يرتبط بهذا الترشيح من تكاليف مالية، ومن مرشحي المستقلين أو الأحزاب الصغيرة مثلاً: (روس بيرو الذي ترشح سنة ١٩٩٢م ورالف نادر عضو حزب الخضر الذي تم ترشيحه سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ م).

إن كل حزب من الحزبين الكبيرين كان ولم يزل يضم في عضويته ممثلين عن مختلف التيارات الفكرية من حيث البرامج والإديولوجيات، إلا أن الاستقطاب الواضح في الساحة السياسية في الولايات المتحدة يتسم بالتوازي مع الحراك الحزبي بطابع اجتماعي في نهاية المطاف. فالديموقراطيون يُقيمون بأنهم إصلاحيون ملتزمون بتمثيل مصالح الأقليات،

وبأنهم يؤيدون التعاون على الصعيد الدولي. أما الجمهوريون فينظر إليهم بأنهم محافظون متشددون وأصحاب توجهات جادة في متابعة نهج سياسة الهيمنة.

وعلى أيه حال فإن لأحزاب الولايات المتحدة خصوصيات ملفتة للانتباه، إذا قورنت بأحزاب أخرى من نُظم الحكم الديموقراطية الغربية، ولا سيما أن مقارنتها غير ممكنة مع البنية الهيكلية للأحزاب الأوروبية. وهي متسمة بالضعف على المستوى الوطني (داخل الولايات المتحدة)، كما أن العضوية فيها غير موجودة رسميا، فالأحزاب تخدم أهدافها من خلال تمظهرها بشكل رئيسي كمنتديات انتخابية. وينضم إلى هذه المنتديات مساندون ومرشحون لمناصب عامة، ولهذا تطلق عليها غالبا تسمية «الجمعيات الانتخابية» أيضا.

٢-الكونغرس

إن السلطة التشريعية للولايات المتحدة هي التي يجسدها الكونغرس المتآلف من مجلسي النواب والشيوخ، وتنتدب كل ولاية إلى مجلس الشيوخ ممثلين لها (عضوين)، بصرف النظر عن مساحتها (وعدد سكانها)، ليصبح أعضاء المجلس مائة شيخ. ويتم انتخاب ثلث عددهم مرة كل سنتين، بينما تستغرق عضوية الشيخ (السناتور) ستة أعوام. أما أعضاء مجلس النواب فيبلغ ٤٣٥ نائبا، وهم ينتخبون مباشرة من الولايات كل سنتين أيضا، حيث يتوقف عدد النواب المنتخبين من كل ولاية بمفردها على تعداد سكانها على أساس تخصيص نائب واحد لكل نصف مليون نسمة تقريبا، (مع تمثيل كل ولاية بعضو واحد على الأقل في مجلس النواب).

وتكتسب اللجان أهمية بالغة في الكونغرس، ويبلغ عددها في كل مجلس من مجلسية ما يزيد عن عشرين لجنة، كما تنطبق تلك الأهمية كذلك على اللجان الفرعية منها. ويتم التركيز عليها بشكل موسع في إنجاز المهام التشريعية – مما يعد تطورا متشابها مع نمط الإجراءات السائد أيضا في مجالس العمل النيابية لنظم الحكم البرلماني.

٣-التشريع

تهيمن الحكومة في نطاق نظام الحكم الديموقراطي البرلماني على عملية التشريع، بناء على إمكاناتها الفنية وتوفر العدد الكافي من العاملين لديها، وهي التي تأتي بأغلبية مشاريع القوانين التي تعرض على البرلمان للبت في إصدارها. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن رئيسها يكون بحاجة ماسة لطرح مشاريع مثل هذه القوانين، من خلال نواب الكونغرس المقربين منه سياسيا من أجل العمل على إصدارها. وعلى الصعيد العملي فإن الجزء الأكبر من مبادرات التشريع في الولايات المتحدة تنطلق بهذه الطريقة من الحكومة أيضا.